Journal Of the Iraqia University (71-4) September (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

جُهودُهُ في المُعجَمِ الحَديث (المعجم الأحادي اللغة أنموذجاً)

عدنان منذر نعمان رشيد
أ.د. كيان أحمد حازم يحيى
جامعة بغداد / كليّة الآداب / قسم اللغة العربيّة
adnan.monzer2102m@coart.uobaghdad.edu.iq
dr.keyan@coart.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

The research aims to highlight Dr. Baalbaki's efforts in modern lexicography (monolingual dictionaries), by examining his presentation of "Sar al-Layal fi al-Qalb" and "Al-Ibdal" by Shidyaq. It acknowledges that Shidyaq exerted significant effort in his derivational theory unlike previous linguists, and that he successfully revealed many meanings, uses, and relationships of words. Furthermore, through "Al-Murajja' by Al-Alayli, which represents the practical aspect of his lexicographical work, Dr. Baalbaki noted that Al-Alayli traced Arabic words of foreign origin back to their non-Arabic roots, contrary to earlier dictionaries that .merely labeled them as foreign without specifying their source

يَهدف البحث إلى بيان جهود الدكتور بعلبكي في المعجم الحديث (المعجم الأحادي اللغة)، من خلال عرضه لمعجم سرّ الليال في القلب والإبدال للشدياق، والإقرار بأنَّ الشدياق جَهدَ في نظريّته الاشتقاقيّة كما لم يجهد من سبقه من اللغويّين وأنَّه أصاب تمامًا في كثير ممّا كشف فيه عن مدلولات الألفاظ ووجوه استعمالها وعلائقها بغيرها، ومن خلال معجم المرْجِع للعلايليّ الذي يُمثل الجانب التطبيقيّ من جهده المعجميّ، فأنَّ الدكتور بعلبكي رأى أنَّ العلايليّ أصّل للألفاظ العربيّة الدخيلة وردّها إلى أصولها الأعجميّة، على خلاف المعجمات السابقة التي تَذكر أنَّه دخيل من دون أنْ تحدّد مصدر الدخيل. عندما نظرتُ في جهود الدكتور بعلبكي في ما بعد المعجم التراثيّ وجدتُها تنقسم على قسمين، الأوّل: المعجم الأُحاديُّ اللغة، وهو نفسه امتدادٌ للمعجم القديم، والآخر: المعجم الثنائيُّ اللغة[1]، وهذا أمر جديد طرأ بسبب الانفتاح على الثقافات الأخرى، والعربيّة لم تكن تعرف هذا التصنيف سابقًاأمَّا القسم الأوّل – المعجم الأحاديُّ اللغة – فلم أجد له جهدًا تأليفيًّا شخصيًّا في هذا الموضوع؛ وإنَّما كانت له جهود في عَرض المعجمات الحديثة التي تلت حقبة المعجم التراثيّ. وأهمّ معجمَين وقفتُ على كلامٍ له فيهما هما: معجم **سرّ الليال في القلب والإبدال** للشدياق، ومعجم **المرْجِع** للعلايليّ الذي يُمثل الجانب التطبيقيّ من جهده المعجميّ، وقد وضع كتابًا قبله سمّاه: **مقدّمة لدرس لغة العرب**، وهذا الكتاب يُمثّل الجانب النظريّ لمعجمه.وأمَّا القسم الآخر – المعجم الثنائيُّ اللغة – فهذا ليس موضوع بحثي، ويمكن أنْ نذكر الفرق بين المعجم الأحاديّ اللغة والثنائيّ والمتعدِّد اللغة على النحو الآتي:أمّا المعجم الأحاديُّ اللغة monolingual: فما كانت تتّفق فيه لغة الشرح the target language مع لغة المدخل the source language، وعادةً ما يوجّه هذا النوع للمتكلمين المحلّيين، وإنْ كان قد وُجد اتّجاه خلال العقود الأخيرة لتوجيهه للمستعمل الأجنبيّ كذلك.وأمَّا المعجم الثنائيُّ اللغة bilingual أو المتعدِّد اللغة multilingual فهو الذي تختلف فيه لغة الشرح عن لغة المدخل، ويهتمّ بتقديم المعلومات عن اللغة المشروحة أكثر ممّا يهتمّ باللغة الشارحة. فإذا كان الشرح بلغة واحدة مختلفة فهو معجم ثنائي اللغة، وإذا كان بأكثر من لغة فهو معجم متعدّد اللغات فمثال الأول: **قاموس سعادة** (إنجليزيّ – عربيّ) لـ (خليل سعادة) **المغنى الأكبر** (إنجليزيّ – عربيّ) لـ (حسن الكرمي) **الكامل للطلاب** (فرنسيّ – عربيّ) لـ (يوسف محمد رضا **قاموس إيطاليّ – عربيّ** لـ (خليفة محمد التليسي)ومثال الثاني: **قاموس إسبانيّ – فرنسيّ – عربيّ** لـ (علا عبد الحميد سليمان). **القاموس الوجيز في الجذور العلميّة (لاتينيّ – يونانيّ – إنجليزيّ – عربيّ)** لـ (وجيه حمد عبد الرحمن)[2]وعلى هذا قسمتُ المبحث على مطلبين، الأوّل: **سرّ الليال في القلب والإبدال**. والثاني: **لمعجمِ العلايليّ (المَرْجِع)، ولِمُقدِّمتِهِ النظريّة.**

أوّلًا: معجم **سرّ الليال في القلب والإبدال** للشدياق:

١. **عَرْضُهُ لمعجم الشدياق:** أحمد فارس الشدياق من اللغويّين المشهورين الذين اهتموا باللغة وألفاظها والقضايا المعجميّة بخاصّة، فألّف في ذلك الكتب الكثيرة كـ **سرّ الليال في القلب والإبدال** و**الساق على الساق** وغيرهما[٣]. توفي سنة (١٨٨٧م)، وقيل: سنةَ (١٨٨٨م)[٤]. إنَّ نقطة التكوّن التي انطلق منها الشدياق في نظريته، بل في جميع ما كتبه ممّا له اتصال باللغة، هي ذلك الحبُّ الفطريُّ للعربيّة، وهو ما يحدّثنا به في مطالع **الساق على الساق** إذ يقول: "كان للفارياق ارتياح غريزيّ من صغره لقراءة الكلام الفصيح وإمعان النظر فيه ولالتقاط الألفاظ الغريبة التي كان يجدها في الكتب"[٥]. ومثله ما جاء في **سرّ الليال في القلب والإبدال:** "فأحمد الله على لغتي التي نشأت عليها وصبوتُ إليها وفيها لذ لي تعبي وطاب لي نَصَبي ودأبي ... فعطرها في الشرق والغرب متضوع وحسنها في جميع الأسئلة متنوع، فالجاحد لمحاسنها والمماري في خيبة محاسنها كالجاحد لوجود الشمس والمماري في خلود النفس"[٦]. ونظيره قوله في **الجاسوس على القاموس:** "أيم الله إنَّ استفادة كلمة واحدة من كلام العرب ثم إفادتها أحبّ إليّ من الرتوع في روضة زاهرة ناضرة فيها شجر تحمل كل فاكهة فاخرة"[٧]غير أنَّ حبّ الشدياق للعربيّة وولوعه بها على النحو الذي رسمه في الشواهد السابقة من مؤلفاته الثلاثة، قد يفي بتفسير غوصه على الغريب وعنايته بالمترادفات على النحو الذي يسوقه في **الساق**، وتصديه لصاحب **القاموس** في هفواته ومعايب طريقته، ولكنَّه لا يفي مطلقًا بتفسير نظريَّته الاشتقاقيّة التي جاء بها في **سرّ الليال**؛ ذلك أنَّ صنيعه فيه أبعد من ولوع وعلوق. إنَّه تنقيب عن سرّ لا ينكشف إلّا بوحي ونور، والباحث عن سرّ من مثل هذا به تتأوّل اللغة وينكشف عنها غبار السنين واختلاط الأصول، أكثرُ من محبّ ومولع؛ إنَّه مؤمن بقدسيّة المنقب عنه وجلاله، وواثق أنَّه صادر عن حكمة وإحكام، وهو يقول في تعليله لتسمية الكتاب: "فإنَّما هو سرّ كشفه لي الباري سبحانه وتعالى في بعض الليالي الشديدة والنفس قانطة من الفرج ومتمنية اللحاق بمن درج، ولذلك سميّتُ هذا المؤلف: **سرّ الليال في القلب والإبدال**، وكان الأولى أن يسمّى بأسرار اللغة وأسرار الكلام"[٨]ويصبح وضع اللغة سرًّا من الأسرار يختصّ به اللغويّون دون غيرهم، فكما أنَّ الشعراء مجالهم القافية، فمجالُ اللغويّينَ، كما يقول في **الجاسوس**، "أنْ يبيّنوا سرَّ الوضع"[٩]وبعد النظر في الباعث على نظريَّة الشدياق الاشتقاقيَّة وفي مُسَوِّغ وجودها، يمكننا النظر في مادّتها وجوهرها في مِحوَرَينِ، أوَّلُهما: الأصول التي استقى منها نظريّته، وثانيهما: تقويم النظريّة.

أ. أصول النظريّةذكر الدكتور بعلبكي أنَّ لبَّ النظريّة الاشتقاقيّة عند الشدياق هو الثنائيّة التي بنى عليها معجمه **سرّ الليال في القلب والإبدال.** إلّا أنَّ هناك أسسًا ومعالمَ أخرى لهذه النظريّة غير التفسير الثنائي – كاختصاص الحرف الواحد بمعنى عام، والقلب الشائع في الثلاثي كما في الثنائي – الأمر الذي يحملنا على التفرقة بين مصطلحَي النظريّة الاشتقاقيّة والنظريّة الثنائيّة، فالأوّل يتضمَّن الثنائي ويتجاوزه[١٠] وإذا كان الشدياق – فيما نعلم – أوّل من وضع معجمًا يقوم على الثنائيّة، أي على نظريّة مغايرة في جوهرها للنظريّة الثلاثيّة التي بنى عليها المعجميّون العرب معجماتهم، كما كان صرفيّوهم قد بنوا عليها تحليلهم للكَلِم بأصوله وأوزانه وحذوفه وزياداته، فإنّ أسس صنيعه ترجع إلى مَلاحظ متفرّقة جاءت إمّا في تقسيمات المعجميّين القدماء للكَلِم، وإمَّا في نظريّات لغويّة عامّة. ولا يمكننا الجزم بما اطَّلع عليه الشدياق من المصادر وما لم يطَّلع عليه، إذْ إنّه لم يصرّح بما سنحاول تلمّسه من مصادره[١١]، ولكنْ يبدو أنَّ عمله بالنِّساخة، وهو بعدُ في لبنان[١٢]، هيّأ له الاطلاع على بعض المصادر، إلى أنَّ حطّ به الترحال في الأستانة – بعد مصر وأوروبا – فاطلع في مكتباتها الزاخرة على التراث الإسلاميّ والثقافة العربيّة اطلاعًا واسعًا[١٣]. الدكتور بعلبكي أسس النظريّة الاشتقاقيّة عند الشدياق بالأصول التي يرجّح أنَّه استوحى منها نظريّته بتقسيم تلك الأسس إلى أربعة أقسام رئيسة على الوجه الآتي:

الأساس الأوّل: هو محاكاة الأصوات الطبيعيّة. وهذا هو الباعث الأوّل على جعله المضاعف أصلًا كما يقول في مقدّمة **سرّ الليال:** "إنَّي رأيت أنَّ معظم اللغة مأخوذ من حكاية صوت أو حكاية صفة وأنَّ حكاية الصوت إنّما تأتي من المضاعف، نحو: دبّ ودفّ ودقّ وهزّ وسفّ وقرّ، فإذا أرادوا الزيادة في المعنى ضاعفوا الحروف فقالوا: دبدب ودفدف ودقدق وهزهز وسفسف وقرقر"[١٤]. وفي هذا ما لا يخفى من النظر إلى النصّ الشهير في **الخصائص:** "وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كلّها إنَّما هو من الأصوات المسموعات، كدويّ الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك، ثم وُلدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل"[١٥].

والأساس الثاني: هو زيادة المبنى لزيادة المعنى. ولعلّ أوضح ما عبّر به الشدياق عن هذا ما ذَكَرَه من أنه إذا كان هناك اسمان مشتقّان من مادّة واحدة وكانا يدلان على معنى واحد كالحجوج والخَجَوْجاة مثلًا للريح الشديدة فلا بدّ أنْ يكون الاسم الزائد في اللفظ زائدًا في المعنى أيضًا. هذا من غير باب الثنائي، ولكنَّ حكمه يصحّ عليه أيضًا؛ وعلى ذلك ينبني **سرّ الليال في القلب والإبدال**، حيث جعل الشدياق الثنائي منشأ الثلاثي مع احتفاظ الصيغة الثلاثيّة بحظ من المعنى الأصليّ وتوجّه إلى معنى متخصّص أو مفارق؛ وفي ذلك مَكْمَن الزيادة المعنويّة الراجعة إلى زيادة اللفظ. وفي ضوء هذا المبدأ اللغويّ العامّ نستطيع أنْ نفهم في الأقل سببَين من الأسباب التي ذكر الشدياق أنَّها سوّلت له عدّ المضاعف أصلًا. فهو حين يقول في السبب الثاني: "إنَّ اللغة كغيرها من الصنائع والموضوعات البشريّة لا يحدث شيء منها تامًّا كاملًا من أوّل وهلة ولكنْ على التدريج"[١٦]، فكأنَّما يسوّي بين اللفظ والمعنى، وهما جسم الكَلِم وروحه، فكما ينمو اللفظ ينمو المعنى على التدريج[١٧]. ولذلك نراه يصف في تضاعيف معجمه المواد المضاعفة

أو الثنائيّة بأكثر الأوصاف عمومًا، كقوله إنَّها حكاية صوت (كما في بع ونت ودب وزب وبص وطب وبط...)، أو حكاية صفة (نحو: ثب وبش...) أو حقيقة معنى قَطْع (نحو: سب وقب وبق) أو حكاية فعل يدل على شيء (نحو: كب، الدالّ على القوة)... إلخ. أمَّا الثلاثي فهو عنده ذو معنى دقيق قد ينظر إلى الأصل ولكنَّه دائمًا يزيد عليه ويفوقه دقّة وتحديدًا.وكالسبب الثاني من المسوّلات السبب الرابع، وهو قوله: "إنَّ زيادة حرف على المضاعف أليقُ بحكمة الواضع في التفنّن من نقصه، إذْ لو جعلت السالم أصلًا لزم عنه العدول من الكمال إلى النقصان، والاختصار في الأفعال ليس من مذهب العرب"[١٨]. فإنْ يكن الشدياق قد ألمع إلى حكمة، فالحكمة ليست مقصورة على اللفظ، بل إنَّ سرها إنَّما هو في المعنى، أو في العلاقة بين اللفظ والمعنى، فكما أنَّ الاتجاه في اللفظ يسير نحو الأكثر، فإنّ اتجاه المعنى – في الأقل من الناحية النظريّة الخالصة – يسير نحو الأرقى والأكثر تركيبًا والأدعى إلى الاختصاص والأقدر على الوصف الدقيق[١٩] إنَّ الكشف عن العلاقة بين زيادة المبنى وزيادة المعنى أمر قديم قدم التأليف اللغويّ. وأقدم نصّ عندنا في هذا هو ما جاء في مقدّمة كتاب **العين** للخليل، وفيه: "صرّ الجندب صريرًا، وصرصر الأخطب صرصرة، فكأنَّهم توهّموا في صوت الجندب مدًّا وتوهموا في صوت الأخطب ترجيعًا. ونحو ذلك كثير مختلف"[٢٠]. ويكرر الخليل المعنى نفسه في مادّة الصاد والراء إذ يقول: "صرّ الجندب صريرًا، وصرصر الأخطب صرصرة، وصرّ الباب يصرّ. وكلّ صوت يشبه ذلك فهو صرير إذا امتدّ، فإذا كان فيه تخفيف وترجيع في إعادة ضوعف كقولك: صرصر الأخطب صرصرة"[٢١]. ويتلقّف المسألةَ ابنُ جنّي ليجعل منها (موضعًا شريفًا لطيفًا) يُضاف إلى الجزئيّات الأخرى التي تتبدّى فيها نظريّته الكليّة، تندرج تحته المصادر الرباعيّة المضعّفة، وبعض أوزان المصادر كالفَعَلان الدالّ على الاضطراب، وبعض مزيدات الأفعال كاستفعل الذي تبعت فيه حروفُ الأصل الحروف الزائدة كما تبع الفعل السؤال فيه[٢٢] ... إلخ.

والأساس الثالث: هو القيمة المعنويّة للصوت. يحدّثنا الشدياق في مقدّمة **الساق** عن كتابه **منتهى العَجَب في خصائص لغة العَرَب**، وأنَّه بناه على "أنَّ كلّ حرف يختصّ بمعنى من المعاني دون غيره، وهو من أسرار اللغة العربيّة التي قلّ من تنبه لها "[٢٣]. فمن خصائص الحاء عنده السعة والانبساط، ومن خصائص الدال اللين والنعومة، ومن خصائص الميم القطع والاستئصال والكسر، ومن خصائص الهاء الحمق والغفلة[٢٤]. ويُشعرنا كلام الشدياق بعد هذا أنَّه لم يجد السيوطيّ تعرّض لمثل هذا في كتابه **المزهر**، وكأنَّه يجعل هذا الأسلوب من مبتكراته التي لم يسبقه إليها اللغويّون القدماء. غير أنَّ في ما نقل السيوطي عن ابن جنّي ما يوحي بتخصيص الصوت بقيمة معنويّة، فالسرّ في تخصيص الخضم بأكل الرطب كالبطيخ والقِثّاء، والقَضْم بأكل اليابس نحو: قضمت الدابّةُ شعيرَها، أنَّ الخاء فيها رخاوة، وفي القاف صلابة، فناسبت الأولى الرطب وناسبت الثانية اليابس[٢٥]. ويذهب ابن جنّي – في نصٍّ لم ينقله السيوطيّ – إلى أبعد من ذلك ليجعل الكلمة الواحدة مجموعة من المعاني التي يعبّر عنها كلّ صوتٍ فيها، فاللفظ (بَحَث) مأخوذة دلالته من الباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث، والبثّ للتراب[٢٦].وإذا صحّ أنْ يكون هذا الرأي جزءًا من نظريّة الشدياق الاشتقاقيّة، بمعنى أنَّ الألفاظ قد تحتفظ بنصيب من المعنى الذي يعبّر عنه حرف أو أكثر من حروفها، فلا يصحّ أنْ يكون جزءًا أساسيًّا من صنيعه المعجميّ؛ لأنَّ تتبعه في كلّ باب يفضي إلى اطّراح الثنائيّة والتقاط الأُحاديّة، على ما كان ذلك سيورث واضع المعجم من مشقّة في ربط المعاني هي أضعاف ما جَهدَ في الثنائي، وما كان سينحو به نحو التمحّل والافتراض أضعافَ ما صنع في شرح الثنائي وحده[٢٧].

والأساس الرابع: هو القلب. **وسرّ الليال** منسَّق على ذكر المادّة ثم مقلوبها ثم مجانسها. وإذا كان مبدأ هذا عند الشدياق في حكاية الصوت إذ يقول: "ولا يكاد يأتي ثلاثي حكاية صوت إلّا وكان مقلوبه وما يجانسه كذلك وذلك نحو: دقّ وقدّ وقسّ وقصّ وقطّ"[٢٨]، فقد اتّخذه مبدأً عامًّا لمعجمه بأسره، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى أنَّ أكثر الروابط المعنويّة بين المواد هي عنده من قبيل حكاية الأصوات.إنَّ تقليب المادّة الثنائيّة وإفراد الثنائي في قسم خاصّ من أقدم سمات المعجم العربيّ. كذا صنع الخليل في كتاب **العين**، وهو يقول في مقدّمته: "اعلم أنَّ الكلمة الثنائيّة تتصرّف على وجهين، نحو: قد، دق، شدّ دش"[٢٩]. وكذا أيضًا صنيع ابن دريد، بل إنَّ ابن دريد جاوز الخليل، إذْ جعل الثنائي الصحيح كلّه في بابٍ كبير ولم يوزّعه على رؤوس الحروف المتفرّقة، كما أفرد بابًا ينتظم كلَّ ثنائيٍّ ملحقٍ ببناء الرباعي المكرّر، معتمدًا القلب في كل مادّة. غير أنَّ الشبه بين صنيع الشدياق في معجمه وصنيع المعجميّين العرب القدماء لا يعدو الشبه العَرَضيّ الخارجيّ، فحتى إذا ادّعينا أنَّ الشدياق قد استوحى مسألة القلب من التراث المعجميّ، فإنّه لم يقف عند القسمة الشكليّة كما وقف القدماء لمّا أرادوا حصر الصيغ لئلا يندّ عنهم منها شيء. فنحن لا نلمح في المعجمات القديمة التي فصلت بين الثنائي والثلاثي نظريّةً تسوّغ هذا الفصل أو تجعله ذا خطر في الكشف عن المعاني، أي إنّ الفصل لم يكن إلّا لحصر المادّة ونَسْقها. ثم إنَّ المعجميّين الذين فرزوا الثنائي لم يجعلوه ثنائيًّا في الحقيقة، وأوضح قول في هذا قول ابن دريد في مطلع باب الثنائي الصحيح: "والثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة إلّا والثاني ثقيل، حتّى يصير ثلاثة أحرف: اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي. وإنَّما سمّي ثنائيًّا للفظه وصورته، فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأوّل أحد الحروف المعجمة والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغم في الآخر"[٣٠]، ولعلّ أصلّ هذا قول الخليل: "وقد تجيء أسماءٌ لفظها على حرفين

وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل: يد، ودم، وفم، وإنَّما ذهب الثالث لعلّةِ أنَّها جاءت سواكنَ وخِلْقَتُها السكون"[٣١]. وفي هذا الأساس أيضًا يجد الدكتور بعلبكي أنَّ الشدياق يتجاوز التأثّر الشكلي إلى إبداع في جوهر النظريّة[٣٢].

ب. تقويم النظريّة:ليس الغرض من تقويم النظريّة الاشتقاقيّة عند الشدياق أنْ نبحث في النظريّة الثنائيّة عمومًا، لما في ذلك من الأمور التي ربَّما لا تصحّ ضرورةً في نظريّة الشدياق. ثم إنَّ أصحاب النظريّة الثنائيّة من الكتّاب العرب عامّة، يختلفون عن الشدياق في أمر مهمّ، هو أنَّ مَلاحظهم عن الثنائيّة مَلاحظ متفرّقة أو اقتراحات خاصّة بألفاظ بعينها، وفي أحسن الأحوال توجيهات نظريّة لما ينبغي أنْ يكون عليه المعجم العربيّ[٣٣]. ولم نجد عند أيّ منهم محاولة لتطبيق هذه النظرية منهجيًّا ولو على جزء يسير من المعجم العربيّ يكون منسوقًا على الجذر الثنائي. لذلك اقتصر الدكتور بعلبكي في تقويم نظريّة الشدياق على مؤلّفاته، وفي مقدَّمها **سرّ الليال في القلب والإبدال**، لئلّا يلتبس صنيعه المنهجيّ بالمَلاحظ المتفرّقة المبثوثة عند سائر الباحثين[٣٤]ومع الإقرار بأنَّ الشدياق جَهدَ في نظريّته الاشتقاقيّة كما لم يجهد من سبقه من اللغويّين وأنَّه أصاب تمامًا في كثير ممّا كشف فيه عن مدلولات الألفاظ ووجوه استعمالها وعلائقها بغيرها، فلا مفرّ من القول إنَّنا إذا نظرنا في الأسس التي تستند إليها نظريّته وجدناها تتفاوت في نصيبها من الصحّة. وبالإجمال، فإنَّ الأساسين الأوّلين أقوى من الثالث والرابع لأنَّهما أقلّ تكلفًا وبعدًا ولأنَّ شواهدهما أكثر وأدعى إلى التقبّل. ترجع العلاقة بين الفعل المضاعف وحكاية الصوت إلى قدرة الثنائي على الإيحاء الصوتيّ الذي يحدثه في المقام الأوّل أنَّه من مقطع واحد – على افتراض أنَّ الآخر ساكن في الأصل نظريًّا وأنَّ الحركات أضيفت للتمكين من النطق – فالمقطع الواحد أقدر على حكاية الصوت من المقطعين لما في المقطع الواحد من اقتضاب موحٍ وانتقال حادّ من الحركة إلى السكون. وعلى هذا الإيحاء يُحمل ما في الثنائي المكرّر من إيحاء صوتيّ ينمّ على تكرّر وترجيع. هذا فيما يتعلّق بالأساس الأوّل[٣٥]. أمَّا الأساس الثاني، أي زيادة المبنى لزيادة المعنى، فسليم في جوهره، إلّا أنَّ شواهده أعزّ مطلبًا من الأوّل، لأنَّ كثيرًا من المواد الثنائيّة قد يُحمل على مجرد حكاية الأصوات، وإنْ على التوهّم، في حين أنَّ الأمر يقتضي طرفين اثنين في الأساس الثاني، أي طرفًا أصليًّا وطرفًا آخر مزيدًا، كـ (أعشب واعشوشب)، ولذلك قلّت شواهده نسبيًّا.وأمَّا الأساس الثالث، أي اختصاص الصوت بقيمة معنويّة، فهو كما تبيّن لا يصحّ أساسًا لأيّ عمل معجميّ، ثم إنَّه لو كان صحيحًا لتعيّن مثل هذا الاختصاص بالمعنى لذلك الحرف حيثما جاء، وهو أمرٌ مستحيل عقلًا، أو مستحيل أنْ يُعرف نظريًّا لأنَّنا لا نعرف اللغة إلّا في طور الاكتمال؛ فأقدم النصوص العربيّة التي نعرفها في النقوش إنَّما تمثّل مرحلة النضج، وما أبعدها عن مرحلة البدايات التي لا نعرف عنها إلّا ما بقي منها في الاستعمال من آثار ضعيفة قد توحي بأقدميتهاوأمَّا القلب، وهو الأساس الرابع، فهو توسعة يلجأ إليها الناظر في الاشتقاق حيث يُعجزه التحليل؛ ولو كان القلب مبدأً عامًّا، كما جعله الشدياق، لالتبست المواد بعضها ببعض في كلّ ثنائي وثلاثي وما فوقهما. وإنْ كان منشأ القلب قلّة المبالاة كما يقول الشدياق[٣٦]، فالأحرى أنْ يظلّ حبيسًا في ذلك الإطار وألّا يتعدّاه ليصبح أقرب إلى المقيس المطَّرد. ويبدو أنَّ الشدياق أحسّ بشيء من قصور القلب عن أنْ يفسّر جميع مواد المعجم، فلذا تراه يقرن دائما بين القلب وحكاية الصوت تحديدًا، فكأنَّه يقوّي بشيوع حكاية الصوت ما يربطه بها من ظاهرة القلب[٣٧].

ثانيًا: (المَرْجِع)، ولِمُقدّمتِهِ النظريّة:صاحب المَرْجِع ولمقدّمتِهِ النظريّة عبد الله العلايليّ: وهو عبد الله بن عثمان بن عبد الله العلايليّ (١٩١٤–١٩٩٦م)، لبنانيُّ المولد والطفولة، مِصريُّ النشأة والفُتوّة، عالمٌ: لغويٌّ معجميٌّ فقيه، وأديبٌ: شاعر وناثر وخطيب، وله مقالات ومؤلفات في اللغة والأدب والفقه والتفسير والتاريخ والسياسة[٣٨]. رحل العلايليّ إلى القاهرة سنة ١٩٢٤م، وهو في العاشرة من عمره؛ لطلب العلم بالأزهر الشريف؛ فتلمذ لعلمائه في ذلك الوقت، وتلّقى اللغة والنحو والفقه والتفسير[٣٩] وكانت حياة العلايليّ حافلةً بالنشاط العلميّ، فكان ينبذ التقليد والتعصب الأعمى، وكان يضع لنفسه شعارًا في كلّ ما يكتب مقولتَه: "ليس محافظةً التقليدُ مع الخطأ، وليس خروجًا التصحيحُ الذي يُحقق المعرفة"[٤٠]، وعلّق على هذه العبارة بعد أنْ أعادها في مقدّمته لمعجم **المرْجِع** بقوله: "فلا تمنعني غرابةُ رأيٍ، أظنُّ أنَّه صحيحٌ، من إبدائه؛ لأنَّ الشهرة لم تعد أبدًا عنوان الحقيقة... وأيضًا لا يحولُ بيني وبين رأيٍ أنَّه قليلُ الأنصار؛ لأنَّ الحق لم يعُد يُنالُ بالتصويت الغبيّ"[٤١]. أمَّا المسائل التي ناقشها الدكتور بعلبكي في بحثه: **النظريّة اللغويّة عند العلايليّ** فتنقسم على ثلاث مسائل هي الآتية:

أ. محاولة العلايليّ تقنين الصيغ الصرفيّة: ذكر الدكتور بعلبكي أنَّ العربيّة في منطلقها المشترك مع أخواتها الساميّات، تقوم على الربط بين الموازين والمعاني، وأنَّها تتجاوز أخواتها في استغلال هذه العلاقة، بطاقتها العجيبة على التوليد، وميلها المميَّز إلى التخصيص والتفريع، على أنَّ العربيّة غير قياسية في كثير من مواضعها، ولو كانت كلّها على القياس لفسدت. ويذكرنا هذا بما نقل من أبي حيان إذ يقول: "إياك أنْ تقيس اللغة، فلقد رأيت نبيهًا من الناس وقد سئل عن قوم فقال: هم خُروج، فقيل: ما تريد بهذا؟ فقال: قد خرجوا، لكأنَّه أراد: خارجون، قيل: هذا ما سمع. قال: كما قال الله تعالى: ﴿إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ﴾[٤٢]، أي قاعدون. فضحك به"[٤٣]. فالمسألة إذًا هي التوفيق بين القياس في الموازين وسُنن العربيّة في جموعها ومصادرها وسائر مشتقاتها. ولا نظنُّ أنَّ هناك مجالًا لإنكار الموقع الذي تختصّ به الموازين في العربيّة، وللتنصّل من الإقرار بأنَّ إحياء العربيّة متعلّق على هذه

الناحية تعلُّقًا مكينًا، وتلك هي الحقيقة التي بنى عليها العلايليّ موقفه المعروف من داء العربيّة ودوائها[٤٤]. وهنا سرُّ الإبقاء على العربيّة لغة مولّدة متجدّدة. ويستوي ذلك عنده على وجهين: أوّلهما التوسع في استخدام الموازين المقرونة بمعانيها الخاصّة، والثاني وضع موازين جديدة لمعانٍ لم تكن مخصوصة بصيغ، فتكون النماذج المقترحة أساسًا يقاس عليه ما يطرأ على اللغة من حاجات أمَّا الوجه الأوّل، فذكَرَ الدكتور رمزي أنَّ فيما سبق من القول إشعارًا بحتميّة قبوله وصحّة اطّراده لأنَّه سرّ العربيّة الأخصّ، وأمَّا اقتراح الموازين فلا مفرّ من الاعتراف بضرورته، لأنَّه يُضاف إلى جملة الأمور التي بها ننهض باللغة. والمسألة عند الدكتور بعلبكي أبعد من تقبُّل الموازين أو ردّها، فالحاجة قبل الخوض في العناصر التفصيليّة هي في التثبّت من الخطوط الكليّة. فإن وافقنا الشيخ العلايليّ في رأيه في وجوب اتباعنا سنّة العرب بتخصيص الوِزان بالمعنى وجواز الاجتهاد في الوضع – وهو ما يرى بعلبكي جوازه بل وجوبه – فسيصيرُ يسيرًا ألّا نوافقه في هذا الوِزان أو ذاك؛ والفيصل، في كلا الحالين، التداول والشيوع، فالعالِم يقترح ويصوّب، وللناس أنْ تُقدِم فيسري الاستعمال، ولها أنْ تُحجِم فيندثر. وواضح أنَّ الدكتور بعلبكي يوافق العلايليّ في التوجّه الإجمالي العامّ من أنَّ بعض الموازين نستطيع أنْ نُخصّصها بمعانٍ معيّنة، وتسويغه لهذا الرأي هو أنَّ لنا الحق في الاجتهاد. وإنْ خالفه الدكتور بعلبكي في بعض الجزئيّات؛ فإنَّ الوجهة الإجماليّة فيها إشكاليّة كبيرة أوردها العلماء، ولا سيمّا الدكتور صبحي الصالح الذي ردّ أمر الموازين أشدّ الرد، وهذا ما نراه جليًا في موقفه من العلايليّ، إذْ يذكر الدكتور صبحي الصالح أنَّ الشيخ عبد الله العلايليّ يقوم تجديده على طريقتين: إحداهما تأخذ الوزن القديم وتوّسع دلالته، أو تجدّد معناه، والأخرى لا تكفيها الأوزان القديمة على النحو الذي وردت به في اللسان العربيّ فتضع أوزانًا جديدة تختلف عن القديمة الفصحى في تحريك وتسكين، أو في طول وقصر، أو في نحت وإلصاق، وتَؤُول غالبًا إلى ضرب من الترقيع ليس عليه جلال ولا فيه رواء الثوب القشيب.فعلى الطريقة الأولى أدخل العلايليّ وزن (فَعَلان) الذي جاء في المصادر الدالّة على الاضطراب في باب الأوصاف؛ فبدلًا من أنْ يكتفي بمثل (الغَلَيان) مصدرًا من (غلى) أتى (بالهَرَمان) وصفًا من (هَرِمَ)، لكنَّه لا يقول في كلّ شيخ هَرِمٍ طاعنٍ في السن (هَرَمان) بل يطلقه على كلّ من بلغ من الكبر عتيًّا حتى بات يضطرب من الهرم ومن الطريف نقله وزن (فَعْلاء) من الدلالة على الاسم المؤنث كصَحْراء والصفة المؤنثة كحَمْراء للدلالة على المكان الذي يتعدّد فيه الشيء من غير انفصال، كصَنْعاء للمكان الذي تكثر فيه الصناعة، وحَرْجاء لمكان الغابات الكثيرة[٤٥]. وأطرف من ذلك كلّه نقله وزن (فَعّال) من مبالغة اسم الفاعل إلى إظهار المَلَكَة الثابتة والتخصص في الأمر، فلفظ (نوّار) مثلًا يفيد الشيء الذي ينير إنارة خاصّة عن ملكة ثابتة[٤٦]وإذا كان العلايليّ لم يمس هذه الأوزان الثلاثة بشيء من التغيير، بل تعسّف فقط في بسط معناها بَسطًا يمنح العربيّة مقدرة على التعبير عن آفاق الحضارة الجديدة، فإنَّه في طريقته الثانية تناول بالتغيير الدال والمدلول، والوزن والموزون، والقياس والمقيس، وفيما جاء به على هذا المنوال صنف لا يبعد عن الوزن العربيّ كثيرًا، فله به شبه، وبه منه روح، وصنف آخر لا يمتّ إلى الوزن العربيّ بصلة، فهو منه كالأعجميّ الدخيل حتى ليعجب الباحث كيف طوَّعت للعلايليّ نفسه جراءة كهذه تجاوزت الحدود فما له شبه بالوزن العربيّ (فَعُولاء) الذي يومئ إلى الخاصيّة المتفردة أكمل ما تكون، كالليلة البَرُوقاء[٤٧]، و(فَعَلاء) الذي يدلّ على التثني والامتداد هنا وهناك، كالنَّهَراء، بدلًا من النهر[٤٨]، (وفَعالاء) الذي يدلّ على الاتصاف بالشيء مع محاولة خلافه، كالرجل (الشَّرَاراء) وهو الذي يقترف الشرّ مع أنَّه يحاول احتذاء طريق الخير[٤٩].وبعد هذا كلّه يرى الدكتور صبحي الصالح أنَّ سائر ما ذكره العلايليّ هو إلى العجمة أقرب، وبالوزن الدخيل ألصق. ولا ريب أنَّه استشعر هذا بنفسه فإنَّه في معجمه القيّم لم يركب الوعر باستخدام هذه الأوزان المبتدعة إذْ لم يرح فيها رائحة العربيّة الصافية[٥٠].وليس الدكتور صبحي الصالح فقط هو من ردّ نظريّة العلايليّ؛ فهذا الدكتور محمد ضاري حمّادي ردَّ أيضًا هذه النظريّة التي ترى أنَّ المحور الذي يدور عليه الفعل الثلاثي المجرد إنَّما هو (فَعَل – يَفعِلُ)، وأنَّه لا يجوز الانتقال منه الى أيّ باب آخر إلّا لحاجة معنوية تدعو الى ذلك الانتقال، فقال: "درج المعجميّون على الخلط بين أبواب التصريف الستة خلطًا كبيرًا، بينما اتضحت لي حقيقة في كتاب **مقدّمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد** وهي: أنَّ التصريف بمعنى التلبس بحركة الفعل في الزمن الخاص يخضع دائمًا لباب واحد هو الباب الثاني، أي باب (ضرَب يضرِب)، بينما الأبواب الخمسة الأخرى فلإفادة مِعنى زائد"[٥١].إنَّ اطلاق القول على هذا النحو يلزم العلايليّ أنْ تصدق هذه النظريّة على الأفعال الثلاثيّة المجردة الواردة في المعجمات العربيّة، مطبوعة كانت أم مخطوطة أم مفقودة، وفي سائر المظان اللغويّة والأدبيّة وغيرها، بله ما فات رواة اللغة من كلام فصيح كثير فهل حقق العلايليّ جميع هذا؟ وهل تحقق من وقوعه؟! ويرى الدكتور محمد ضاري أنَّ نظريّة العلايليّ هذه لا يمكن أنْ تستوعب جمهرة الأفعال الثلاثيّة المجردة، تلك الأفعال التي كثيرًا ما تتفلت من القوالب الصرفيّة المقرّرة، فليس من باب يمكن أنْ ينقاس قياسًا مطلقًا يُطمَأنّ إليه دون نظر إلى السماعي المخالف والذي يقتضي الحفظ والإتقان. وكثيرًا ما يكون القياس في نواحٍ من الباب دون نواحٍ أخرى كالذي رأيناه في الباب الذي نحن بصدده (فَعَل – يَفعِل)، فكيف يريد العلايليّ جعله مطردًا في كل فعل ثلاثي لم يقع فيه معنى زائد ينقله الى الباب الآخر[٥٢]؟.لقد بحث علماؤنا الماضون معاني هذا الباب وبقية الأبواب، وبيّنوا ذلك بتفصيل عجيب، بدقائقه وحقائقه، ولكنَّ أحدًا منهم لم يقل بما قال به العلايليّ. ولا يريد الدكتور محمد ضاري هنا أنْ يقف البحث وينقطع التأمّل والنظر والمتابعة، ولكنَّ

البيّنة واجبة على من ادعى، وليس هناك من بيّنةٍ في هذا المجال غير الإحصاء والاستقصاء والاستقراء؛ فذلك ما يشفع للنظريّة وما يجعلها صحيحة مقبولة، تطابق واقع اللغة، ولا تصيب الأبنية بالخلل أو التحريف. بيد أنَّ هذا البحث غير مطمئن الى نجاة الفعل الثلاثي المجرّد، وسلامة أوزانه في مقاييس هذه النظريّة. ولو أخذنا الفعل (عَلِمَ) – مثلًا – وطبّقنا عليه نظريّة العلايليّ لقلنا إنَّ الحالة الأصليّة لهذا الفعل هي:(عَلَمَ يَعلِمُ)، وإنَّ الحالة الطارئة عليه هي: (عَلِمَ – يَعلَمُ)! إنَّ هذه الحالة الطارئة (وهي الحالة المشهورة على ما هو معروف) شأنها شأن سائر الحالات الطارئة الأخرى؛ لأنَّ جميع الحالات قياسيّة، وأنَّ للمتكلم أنْ ينقل الفعل من حال الى حال، ومن أصل الى فرع، تبعًا لقصده المعنى الزائد. فكما كان من الفصاحة أنْ يقال (عَلِمَ – يَعلَمُ) يكون من الفصاحة أنْ يقال بالأوجه الأخرى الطارئة وهي: (عَلَمَ – يَعلُمُ) و(عَلَمَ – يَعْلَمُ) و(عَلِمَ – يَعلِمُ) و(عَلُمَ – يَعلُمُ)! وفي الفعل (دَرَسَ) يكون الأصل أنْ تقول: (دَرَسَ – يَدرِسُ)، ويكون الفرع أنْ تقول: (دَرَسَ – يَدرُسُ) (وهي الحالة المشهورة)، ولا يختلف ذلك عن أنْ تقول – من حيث جواز القياس – بالحالات الأخرى، وهي: (دَرَسَ – يَدرَسُ) و(دَرِسَ – يَدرَسُ) و(دَرِسَ – يَدرِسُ) و (دَرُسَ – يَدرُسُ)،! تُرى: هل جاء في اللغة العربيّة مثل هذه الألفاظ؟! ومن الذي قال بها؟! ومتى؟! وأين نجدها في كلام الفصحاء[٥٣]؟!.

ت. ترتيب معجم المرْجِع:ألَّف الشيخ عبد الله العلايليّ هذا المعجم وطُبِع عام ١٩٦٣م. وهو معجم وسيط علميّ لغويّ فنيّ مرتّب على وفق المفرد بحسب لفظه كما جاء في العنوان. و**المَرْجِع** لم يَتِمَّ ولم يصدر منه إلّا المجلد الأوّل الذي ينتهي بمادة (خجدل) وكان نصيبه كنصيب معجمه **المُعْجَم** في عدم الإتمام[٥٤]. وأمَّا من حيث طريقة العلايليّ في الترتيب فقد رتّب المداخل الرئيسة ترتيبًا ألفبائيًّا جمع فيه بين نمطين من الترتيب: أحدهما بحسب الجذر اللغويّ؛ وذلك في ترتيب الأفعال، والنمط الآخر بحسب الصورة المنطوقة للكلمة، وذلك في ترتيب المشتقّات[٥٥]. قال: "لأنَّ العربيّة، كأخواتها الساميّات، قائمة على الترابط العضويّ، فكلّ جنوح بها، في دائرة تصريف الأفعال، عن الاندراج تحت الجذر يؤدي إلى التفسيخ الذي لا يُغتفر، فعمدت لهذا كلّه إلى إثبات تصريف الأفعال مجردة ومزيدةً تحت الجذر، أمَّا المشتقّات وَحدَها فقد استبحْتُ لنفسي أنْ تُذكر وَفْقَ لفظها. وفوق هذا كلّه، سردتُ تحت الجذر، ما حُفِظ من مشتقاته، سردًا فقط، مع الإحالة إلى بحثها حيث تقع من النطق"[٥٦].ويرى الدكتور بعلبكي معجم **المَرْجِع**، وإنْ أثار اعتراض نفرٍ، ليس في الحقيقة مخالفًا لطبيعة الأفعال في العربيّة وأخواتها الساميّات، فها هو ذا المؤلّف يؤكد أنَّ "كلّ جنوح بها أي (العربيّة) في دائرة تصريف الأفعال، عن الاندراج تحت الجذر يؤدّي إلى التفسيخ الذي لا يُغتفر"[٥٧]. أمَّا المشتقات الأخرى فالأمر فيها مختلف؛ لأنَّها، على علاقتها بالمادّة المشتقّة منها، قد يكون في ذكرها على وفق لفظها تسهيل للرجوع إليها، ولا سيّما أنَّ المؤلِّف سردها تحت موادها. وهذه الطريقة تُرضي الترتيب المنطقيّ للمعجم، والروح الخاص بالعربيّة في الاشتقاق[٥٨]وإذا كان الدكتور بعلبكي، وسكتَ عن كثير من الأمور، فإنَّ غيرَه قد وجّه نقده للعلايليّ على أمور كثيرة ورأى أنَّه لا يزال في معجمه فوضى وتناقض. وقد ضرب لنا سليم نكد أمثلة على ذلك، منها الآتي في **المَرْجِع**:"(أَدْوَى): أَفْعَل، مِن (دَوِيَ): الأشدُّ آفَةً. أَدْوَى – مجازًا –: الأَكثرُ حِقدًا وضِغْنًا"[٥٩]. و"(أَدي)، بصيغة الفعل مجرَّدًا: أَدَى، يَأدِي، أُدِيًّا، فهو آدٍ. أَدَى الشَّيءُ: كَثُرَ، وأَدَى (في قلَّةٍ) اللبَنُ: خَثُرَ لِيَروبَ، وأخطأ صاحبا **محيط المحيط** و**المنجد** بزعمهما أنَّه جاء بمعنى الإيصال والإبلاغ"[٦٠] فظاهرٌ تناقضُهُ بين نصّه على أنَّ (أَدَى) بمعنى (كثر وخثر)، وإنكاره معنى الإيصال، فمعنى الجذر الوصول إلى حدٍّ وتجاوزه. ومَعنى (خثر): وَصَل إلى حال الرؤوب، وذلك إذا خثر، فهوَ قد أَدَى يَأدِي أُدِيًّا، عدا أنَّ معنى (أَدْوَى) المزيد يحوي الإيصال والابلاغ، وقد نصّ عليه في **المَرْجِع** ذاته، ولا يُعقَلُ أنَّ يتضمّن المزيد معنًى جديدًا يُنكَر على الثلاثي.وفي مادّة (أدم) خبط كذلك في المعاني نقتصر منها على الآتي:دِمَ الإنسانُ: كان به سُمرة، وأَدِمَ الظبيُ: أُشرِبَ لونُهُ بَياضًا[٦١]. وفي مادّة (أدب) محاولة للربط بين معنى الطعام وترويض النفس بقوله: "أَدَبَ – مجازًا – الفتى: راضَهُ رياضةَ النفس ومحاسن الأخلاق، أي كما لو أطعَمَهُ من ذات نفسه وقلبه"[٦٢]، وهو تعليل أقرب إلى الافتراض.فما زالت المادّة الواحدة تدلُّ على معانٍ متفرقة ومتناقضة، ولم تنجح المعاقبة، ولم ينجح المجاز للربط فيما بينها. يستنتج سليم نكد من الأمثلة التي ساقها أنَّ المادّة المعجميّة لا تزال عصيّة لم تخضع، فإذا ما حاول الشيخ التسلسل والبناء، فعلاقاتٌ خياليّةٌ يفرضها فرضًا، وهو يكثر من الحدس غير المطمئنّ والتخمين والترجيح مستعملًا العبارات الآتية: كما أظنّ، كما يتراءى لنا في الأرجح، في الأغلبن إلخ، وهي أساليب بعيدة عن الروح العلميّ والنهج اللغويّ السليم، ومن المآخذ أيضًا الوهم والقصور[٦٣].

ث. تحديده للدخيل في المَرْجِع: أمَّا من حيث تحديده مأخذ الدخيل، ففي هذا موضع خلاف في كلمات بعينها. وقبل الحديث عن بعضها يُنبّه الدكتور بعلبكي على أمر بالغ الخطر، هو أنَّ البحث في أصول الكلمات وتعقّب نشأتها ثمّ تداولها بين اللغات مِن أكثر المباحث اللغويّة صعوبة، وأقلّها إفضاء إلى نتائج مُطَمْئِنة، وذلك يقع خاصّة في لغات المجموعة الواحدة. فاللغات الساميّة، مثلًا، تشترك في موادّ وموازين يعزّ حصرها، وقد تُمات الكلمة في واحدة منها وتبقى في أخرى، فإنَّ ظهرت في نصّ متأخّر من إحدى تلك اللغات فلا يصحّ أنْ يحكم بأنَّها دخيلة فيها من لغة أُخرى، إذْ قد تكون من المشترَك الساميّ (common Semitic stock) وكذا في سائر اللغات. وليس عجيبًا أنْ يقع المصنِّفون القدماء في مزالق كثيرة خلال بحثهم في المعرَّب، فها هو ذا الجواليقيّ، وهو أظهرُ المشتغلين بالمعرَّب، يتردّد في الحكم على بعض الألفاظ كأنْ يجعل (الديوث) عبريًّا أو سريانيًّا[٦٤]، و(الفطيس)

روميًّا أو سريانيًّا[٦٥]، ويُخطئ في تعيين مأخذ الكلمة كأنْ يجعل الدينار فارسيًّا[٦٦]، وهو روميّ، أو يكتفي بالقول إنَّ الكلمة أعجميّة دون أنْ يحدّد مأخذها، كما في:جاموس[٦٧]، ودمشق[٦٨]، وشبوط[٦٩]وليس هذا باعتذار للعلايليّ إنْ اجتهد فيما لم يوافقه عليه غيره. فالأمر الذي يُركن إليه في هذا الباب هو أنَّه يَحْسُن بالمعجم العربيّ الحديث أنْ يُضمَّن الإشارات المناسبة إلى أصول الدخيل على تفاوت في تحقيق نِسبتها بحسب طبيعة المعجم والقصد منه.والذي أراه أنَّ من مواطن الإجادة التي تُحسب للشيخ العلايليّ أنَّه أصّل للألفاظ العربيّة الدخيلة وردّها إلى أصولها الأعجميّة، على خلاف المعجمات السابقة التي تَذكر أنَّه دخيل من دون أنْ تحدّد مصدر الدخيل.

الخاتمة ونتائج البحث

وبعد استقرائي لجهود الدكتور بعلبكي ومراجعة مصادر العلماء توصّلت إلى جملة من النتائج أهمها:

١. ذكر الدكتور بعلبكي أنَّ لبَّ النظريّة الاشتقاقيّة عند الشدياق هو الثنائيّة التي بنى عليها معجمه **سرّ الليال في القلب والإبدال**.

٢. أنَّ الدكتور بعلبكي يوافق العلايليّ في التوجّه الإجمالي العامّ من أنَّ بعض الموازين نستطيع أنْ نُخصّصها بمعانٍ معيّنة، وتسويغه لهذا الرأي هو أنَّ لنا الحق في الاجتهاد.

٣. عارض الدكتور بعلبكي أسس النظريّة الاشتقاقيّة عند الشدياق بالأصول التي يرجّح أنَّه استوحى منها نظريّته بتقسيم تلك الأسس إلى أربعة أقسام رئيسة.

٤. رأى الدكتور بعلبكي أنَّه لا مفرّ من القول إنَّنا إذا نظرنا في الأسس التي تستند إليها نظريّة الشدياق وجدناها تتفاوت في نصيبها من الصحّة.

٥. رأى الدكتور بعلبكي أنَّ ترتيب معجم **المَرْجِع**، وإنْ أثار اعتراض نفرٍ، ليس في الحقيقة مخالفًا لطبيعة الأفعال في العربيّة وأخواتها الساميّات.

٦. وإذا كان الدكتور بعلبكي قد امتدحه عمومًا، وسكتَ عن كثير من الأمور، فإنَّ غيرَه قد وجّه نقده للعلايليّ على أمور كثيرة ورأى أنَّه لا يزال في معجمه فوضى وتناقض. وقد ضرب لنا سليم نكد أمثلة على ذلك.

٧. أرى أنَّ من مواطن الإجادة التي تُحسب للشيخ العلايليّ أنَّه أصّل للألفاظ العربيّة الدخيلة وردّها إلى أصولها الأعجميّة، على خلاف المعجمات السابقة التي تَذكر أنَّه دخيل من دون أنْ تحدّد مصدر الدخيل.

المصادر والمراجع

بالعربيّ:

القرآن الكريم.

١. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركليّ الدمشقيّ (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.

٢. الجاسوس على القاموس، أحمد فارس أفندي، مطبعة الجوائب، قسطنطينيّة، ١٢٩٩هـ.

٣. كتاب جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٤. حول مجمع العلايليّ، سليم نكد، مطبعة أوهانس، بيروت، ١٩٦٢م.

٥. أحمد فارس الشدياق وآراؤه اللغويّة والأدبيّة، خلف الله، محمد أحمد، القاهرة، ١٩٥٥م.

٦. دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٧. الساق

٥. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط ٤.

٦. الساق على الساق في ما هو الفرياق، أحمد فارس الشدياق، باريس، ١٢٧٠هـ.

٧. سر الليال في القلب والإبدال، أحمد فارس الشدياق، الأستانة، ١٢٨٤هـ.

٨. الشيخ عبد الله العلايليّ والتجديد في الفكر المعاصر، الدكتور فايز ترحيني، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط١، ١٩٨٥م.

٩. طبقات الشافعيّة الكبرى، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربيّة.

١٠. علم المعاجم عند أحمد فارس الشدياق، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة، اسكندرية، ط ١، ١٩٨٧م.

١١. العين، الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق مهدي المخزوميّ وإبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال.

١٢. الفعل الثلاثي المجرّد وحقيقة قياسيته (بحث)، محمد ضاري حمادي، نشر في مجلة المجمع العلمي العراقيّ، المجلد ٣٦، الجزء ١، ص: ١٥٦.

١٣. في المعجميّة المعاصرة، أحمد فارس الشدياق وآخرون، دار الغرب الإسلاميّ، تونس، ط ١، ١٩٨٦م.
١٤. المرجع، عبد الله العلايليّ، دار المعجم العربيّ، بيروت، ط ١، ١٩٦٣م.
١٥. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق فؤاد علي معصوم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
١٦. المعجم المفصّل في فقه اللغة، مشتاق عباس معن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
١٧. معجم المصطلحات اللغويّة، إنكليزي عربي، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
١٨. المعجم موسوعة لغويّة علميّة فنيّة، عبد الله العلايليّ، دار المعجم العربيّ، بيروت، ط ١، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م.
١٩. المعرّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخَضِر، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، ط ٢، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
٢٠. مقدِّمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلايليّ، المطبعة العصريّة، مصر.
٢١. نظريّة الشدياق الاشتقاقيّة أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة، بحث منشور في كتاب هذه اللغة العربيّة الشريفة دراسات في اللغة والنحو والمعجم والساميّات، جمعها وحرّرها بلال الأرفه لي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الرياض، ط ٢، ١٤٤٠هـ.

هوامش البحث

[١] ينظر: معجم المصطلحات اللغويّة: ١٤٩.

[٢] ينظر: صناعة المعجم الحديث: ٤١.

[٣] ينظر: المعجم المفصّل في فقه اللغة: ٣٥.

[٤] الأعلام: ١٩٣، وفي المعجميّة العربيّة المعاصرة: ١٥٢.

[٥] الساق على الساق: ٢٢.

[٦] سر الليال في القلب والإبدال: ٤.

[٧] الجاسوس على القاموس: ٥٢١.

[٨] سرّ الليال في القلب والإبدال: ٥، وما بعدها.

[٩] الجاسوس على القاموس: ٢٧. قارن أيضًا الجاسوس على القاموس:٨٦: "فأقول إنَّ من شاء أنْ يطلع على سرّ الأفعال وتناسب بعضها ببعض وأصل مبانيها وكنه معانيها فلا يرى محيصًا عن الإقرار بأنَّ الابتداء بالثنائي المضاعف ... هو المتكفل بجميع هذا".

[١٠] ينظر: في المعجميّة العربيّة المعاصرة: ٢٨، وما بعدها، ونظريّة الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة (بحث): ٢٥٠ – ٢٥٣.

[١١] غير أنَّه يذكر في مقدمة الساق (ص III) أنّهَ طالع كتاب المزهر للسيوطي "ممّا ذكر فيه خصائص اللغة نقلًا عن الإمام اللغوي ابن فارس".

[١٢] الساق على الساق: ٣٢: "ومذ ذلك الوقت عرف أنَّه لا ملجأ له على النساخة". وفي ٣٤: "ومن إقباله على نسخ الكتب واكتسابه من ذلك جودة الخط... وأزيد هنا أن أقول إنه لما شاعت براعته في النسخ".

[١٣] قارن: أحمد فارس الشدياق وآراؤه اللغويّة والأدبيّة: ٨٩، وما بعدها. وينظر: نظريّة الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة (بحث): ٢٥٢، وما بعدها.

[١٤] سرّ الليال في القلب والإبدال: ٢٢. ولعلّ في الألفاظ التي يسوقها للدلالة على صوت الطنبور (الساق على الساق: ٣٠، وما بعدها) دليلًا على شغف الشدياق بالإيحاء الصوتيّ الذي يحدثه الحرف في محاكاته الأصوات الطبيعيّة.

[١٥] الخصائص: ١ / ٤٧، وما بعدها.

[١٦] سرّ الليال في القلب والإبدال: ٢٥.

[١٧] ينظر: في المعجميّة العربيّة المعاصرة: ٣٢، وما بعدها، ونظريّة الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة (بحث): ٢٥٥.

[١٨] سر الليال في القلب والإبدال: ٢٦.

[١٩] ينظر: في المعجميّة العربيّة المعاصرة: ٣٢، وما بعدها، ونظريّة الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة (بحث): ٢٥٥، وما بعدها.

[٢٠] العين: ١ / ٥٦.

[٢١] العين: ٧ / ٨١، وما بعدها. ويختلف النصّ الذي نسبه ابن جنّي إلى الخليل عمّا في العين بعض الشيء: "قال الخليل: كأنَّهما توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدًّا فقالوا: صر، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: صرصر" (الخصائص: ٢ / ١٥٤).

[٢٢] ينظر: الخصائص: ٢ / ١٥٢، وما بعدها، في "باب في إمساس الألفاظ إشباه المعاني".

[٢٣] مقدّمة الساق على الساق: ص ا .

[٢٤] المصدر نفسه: ص II وIII.

[٢٥] ينظر: المزهر في علوم اللغة: ١ / ٤٢ عن الخصائص: ٢ / ١٥٧، وما بعدها.

[٢٦] ينظر: الخصائص: ٢ / ١٦٣، وبعده شرح لتركّب المعنى في (شدّ) و(جرّ) على النحو نفسه.

[٢٧] ينظر: في المعجميّة العربيّة المعاصرة: ٣٤، وما بعدها، وفي المعجميّة العربيّة المعاصرة: ٣٤، وما بعدها، ونظريّة الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة (بحث): ٢٥٧.

[٢٨] سرّ الليال في القلب والإبدال: ٢٣.

[٢٩] العين: ١ / ٥٩.

[٣٠] جمهرة اللغة: ١ / ١٣.

[٣١] العين: ١ / ٥. أمَّا الثنائيات التي عدّها سيبويه في "باب عدّة ما يكون عليه الكلم" فلا تعدو الأدوات من مثل: هل وما وأن، وإن، ويقول سيبويه : "وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل، ولكنَّه كالفاء والواو" (الكتاب: ٤ / ٢٢٠، وما بعدها).

[٣٢] ينظر: في المعجميّة العربيّة المعاصرة: ٣٦ – ٣٨، ونظريّة الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة (بحث): ٢٥٩، وما بعدها.

[٣٣] تلك، مثلًا، سمة الكتابين اللذين وضعهما الأب المرمرجي في الثنائيّة، وهما مجموعة من الألفاظ المتفرقة يُرجعها الباحث إلى أصول ثنائية ليخلص إلى ما يمكن للمعجم العربي أنْ يستخلصه في الاستغناء عن التقسيم الثلاثي. وعلى هذا المنوال ما كتبه جورجي زيدان والأب الكرملي، وإنْ كانا دون المرمرجي تمكّنا من المادّة وإحاطة بأصولها المقارنة، المصدر نفسه: ٢٦١، الهامش: ٣٧.

[٣٤] ينظر: في المعجميّة العربيّة المعاصرة : ٣٨، وما بعدها، ونظريّة الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة (بحث): ٢٦١.

[٣٥] ينظر: في المعجميّة العربيّة المعاصرة : ٣٦، ونظريّة الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة (بحث): ٢٦١.

[٣٦] كما في كلامه على الزبرجد والزبردج إذ يقول: "لأنَّ منشأ القلب قلّة المبالاة، ألا ترى أنَّهم تصرّفوا في أسماء الملائكة بل قالوا لا همّ في اللهمّ، فما الفرق بين التغيير والقلب وما ذلك إلّا من اختلاف القبائل، وإلى ذلك أنسب نوع الأضداد وزيادة الحروف ونقصانها..." (الجاسوس على القاموس: ١٨٢).

[٣٧] ينظر: في المعجميّة العربيّة المعاصرة : ٤٠، ونظريّة الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة (بحث): ٢٦٢، وما بعدها.

[٣٨] ينظر: الشيخ عبد الله العلايليّ والتجديد في الفكر المعاصر: ٢١، والنظريّة المعجميّة عند العلايلي: دراسة في المحتوى اللغويّ لمعجم "المرجع"(بحث): ١٦٠٤.

[٣٩] ينظر: الشيخ عبد الله العلايلي والتجديد في الفكر المعاصر: ٢٥

[٤٠] ينظر: مقدّمة لدرس لغة العرب: ٦.

[٤١] المرجع: صـ(هـ) من المقدّمة.

[٤٢] البروج: ٦.

[٤٣] طبقات الشافعية الكبرى: ٥ / ٢٨٩.

[٤٤] ينظر: مقدّمة لدرس لغة العرب: ٥٣، وما بعدها، ثم ٦٥، وما بعدها.

[٤٥] ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب: ٦٥ – ٩٥، وينظر: دراسات في فقه اللغة: ٣٣٩.

[٤٦] ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب: ٦٧.

[٤٧] ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب: ٦٨.

[٤٨] ينظر: المصدر نفسه: ٧٧.

[٤٩] ينظر: المصدر نفسه: ٦٧.

[٥٠] ينظر: دراسات في فقه اللغة: ٣٤٠، وما بعدها.

[٥١] المعجم: موسوعة لغويّة علميّة فنيّة: ٧، والشيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللغويّة: دراسة وتحليل ونقد: ٣٦، وما بعدها، وينظر: الفِعلُ الثلاثيُّ المجرَّدُ وحقيقةُ قياسيَّتِه (بحث) نشر في مجلة المجمع العلمي العراقيّ، المجلد ٣٦، الجزء ١، ص: ١٥٦.

[٥٢] ينظر: المصدر نفسه: المجلد ٣٦، الجزء ١، ص: ١٥٥، وما بعدها.

[٥٣] ينظر: الفِعلُ الثلاثيُّ المجرَّدُ وحقيقةُ قياسيَّتِه (بحث) نشر في مجلة المجمع العلمي العراقيّ، المجلد ٣٦، الجزء ١، ص: ١٥٧.

[٥٤] ينظر: الشيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللغويّة: دراسة وتحليل ونقد: ٦٩، وما بعدها.

[٥٥] ينظر: علم المعاجم عند أحمد فارس الشدياق: ٥٢، وما بعدها، وفي المعجميّة العربيّة المعاصرة: ١٢٦، وما بعدها.

[٥٦] ينظر: مقدمة (المَرْجِع): الصفحة ح.

[٥٧] مقدّمة (المَرجِع) الصفحة ح.

[٥٨] ينظر: النظريّة اللغويّة عند العلايليّ (بحث): ٣٠.

[٥٩] المَرْجِع: ٩٤.

[٦٠] المَرْجِع: ٩٤.

[٦١] ينظر: المَرْجِع: ٩٢.

[٦٢] المَرْجِع: ٨٧.

[٦٣] ينظر: حول مرجع العلايلي: ١١، وما بعدها.

[٦٤] ينظر: المعرّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم: ٢٠٣.

[٦٥] ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٥.

[٦٦] ينظر: المعرّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم: ١٨٧.

[٦٧] المصدر نفسه: ١٥٢.

[٦٨] المصدر نفسه: ١٩٦.

[٦٩] المصدر نفسه: ٢٥٥.